

Distr.  
LIMITED

A/C.2/48/L.28\*  
30 November 1993  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون  
اللجنة الثانية  
البند ٩١ من جدول الأعمال

### التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

استراليا، اندونيسيا\*\*\*، الصين، كولومبيا\*\*، نيوزيلندا: مشروع قرار

تجديد الحوار بشأن ترسيخ التعاون الاقتصادي الدولي  
لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد استمرار صلاحية الأهداف والالتزامات المتعلقة بالتنمية، التي اعتمدها الجمعية العامة وسائر أجهزة الأمم المتحدة، لا سيما الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية<sup>(١)</sup>، والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع<sup>(٢)</sup>، وإعلان الحق في التنمية<sup>(٣)</sup>، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات<sup>(٤)</sup>، وبرنامج

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

\*\* نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة عدم الانحياز.

\*\*\* نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة ال ٧٧.

(١) القرار S-18/3، المرفق.

(٢) القرار ١٩٩/٤٥، المرفق.

(٣) القرار ١٢٨/٤١.

(٤) القرار ١٥١/٤٦، المرفق، الجزء الثالث.

العمل لصالح أقل البلدان نمواً<sup>(٥)</sup>، والتزام كرتاخينا<sup>(٦)</sup> وإعلان ريو وبرنامج عمل القرن الحادي والعشرين<sup>(٧)</sup>، التي تمثل إطاراً شاملاً لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية،

وإذ تشير إلى العمل الذي يقوم به الأمين العام تحضيراً لتقرير عن برنامج للتنمية، كما هو مطلوب في قرار الجمعية العامة ١٨١/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،

وإذ تدرك الاتجاهات نحو التعاون والتكامل الإقليميين، والاعتماد المتبادل بين الدول وعالمية المسائل والمشاكل الاقتصادية،

وإذ هي على اقتناع بأن السلم والأمن والرخاء في العالم لا يمكن تحقيقها بشكل كامل في غياب تنمية مستدامة، ولا عن طريق تدابير غوثية قصيرة الأجل أو إصلاحات جزئية للعلاقات الاقتصادية الدولية،

وإذ تضع في اعتبارها أن كثيراً من المشاكل الاقتصادية هي مشاكل مترابطة عالمياً وأن أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي هي الإسراع بالتنمية، وإزالة الفقر، وضرورة سد الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية وتحقيق تعاون اقتصادي دولي حقيقي من أجل التنمية،

وإذ تؤكد من جديد أن للأمم المتحدة دوراً محورياً في النهوض بالتعاون الدولي من أجل التنمية وفي وضع قضايا التنمية أمام أنظار المجتمع الدولي،

وإذ تلاحظ الدور الذي يقوم به الأمين العام للأمم المتحدة في تشجيع البلدان المتقدمة والنامية على الدخول في حوار ومفاوضات بناءة للنهوض بالتنمية، وفي تذليل الجهود في هذا الصدد.

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً، باريس، ٣-١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الجزء الأول.

(٦) TD/364، الجزء ألف "شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كرتاخينا"، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة، المعقودة في كرتاخينا دي اندياس، كولومبيا، من ٨ إلى ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢.

(٧) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة، المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26/Rev.1)، المجلد الأول، والمجلد الأول/التصويب الأول، والمجلد الثاني، والمجلد الثالث، والمجلد الثالث/التصويب الأول) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8، والتصويبات)، المجلد الأول: القرارات التي اعتمدها المؤتمر.

وإذ هي مقتنعة بأن الالتزام بالتعاون والشراكة من أجل التنمية، الذي أخذ يظهر في عدد من المحافل في السنوات الأخيرة، يشكل أساسا جيدا يمكن الانطلاق منه نحو تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية، وهو الالتزام الذي أعرب عنه بوضوح في العديد من الوثائق، لاسيما الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة في تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية<sup>(١)</sup>، والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع<sup>(٢)</sup>، وعلان الحق في التنمية<sup>(٣)</sup>، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات<sup>(٤)</sup>، وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا<sup>(٥)</sup>، والتزام كرتاخينا<sup>(٦)</sup> الذي اعتمد في الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١<sup>(٧)</sup> اللذين اعتمدا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

وإذ هي مقتنعة أيضا بأهمية استمرار الاستفادة من روح التعاون والشراكة من أجل التنمية والانطلاق منها إلى تجديد الحوار بين البلدان المتقدمة والنامية من أجل إيجاد نظام عادل ومنصف للعلاقات الاقتصادية الدولية،

١ - تؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى تجديد الحوار بشأن ترسيخ التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية من خلال الشراكة؛

٢ - تؤكد أيضا من جديد أن ذلك الحوار يجب النهوض به استجابة للحتميات الاقتصادية التي تقتضي تبادل المنافع والمزايا، والترابط الحقيقي والمشاركة في المسؤوليات، وأنه ينبغي أن يتم في إطار منظومة الأمم المتحدة؛

٣ - تؤكد من جديد على الدور المحوري للأمم المتحدة في النهوض بالتعاون الدولي من أجل التنمية وفي إبراز قضايا التنمية أمام أنظار المجتمع الدولي؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، ضمن تقريره بشأن برنامج التنمية، تحليلا متعمقا وتوصيات محددة بشأن الطرق والوسائل التي يمكن بها تجديد الحوار، مع مراعاة التقدم المحرز في تحقيق الالتزامات المشار إليها في الفقرة الثامنة من الديباجة أعلاه والضرورة الملحة لتنفيذها تنفيذا كاملا.

-----